وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–
University of Mohamed el Bachir el Ibrahim
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون الأعمال

الموسومة بـ:

المؤسسات الناشئة في الجزائر

إعداد الطالبين:
–زايدي عبد الكريم
–زيوش أسامة

تحت إشراف:
–عيادي سعاد

لجنة المناقشة

(اللقب والاسم)	(الرتبة)	(الصفة)
صديقي سامية	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
عيادي سعاد	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا
بلقمري ناهد	أستاذ محاضر –أ–	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

*ملحق بالقرار رقم ...1082... المؤرخ في ...27 ديسمبر 2020...
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): زايد جامعبد الكريم ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 140961017 الصادرة بتاريخ 2022/12/15 .....

المسجل(ة) بكلية / ..... العلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: المؤسسات الناشئة في الجزائر .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/20 .....

توقيع المعني (ة)

*الملحق بالقرار رقم ...1082... المؤرخ في ... 27 ديسمبر 2020 ...
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ...بريوش أسامة... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ...طالب...

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ...109961261... الصادرة بتاريخ ...2022/12/15...

المسجل(ة) بكلية / الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: ...المؤسسات الناشئة في الجزائر...

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ...20/06/2023...

توقيع المعني (ة)

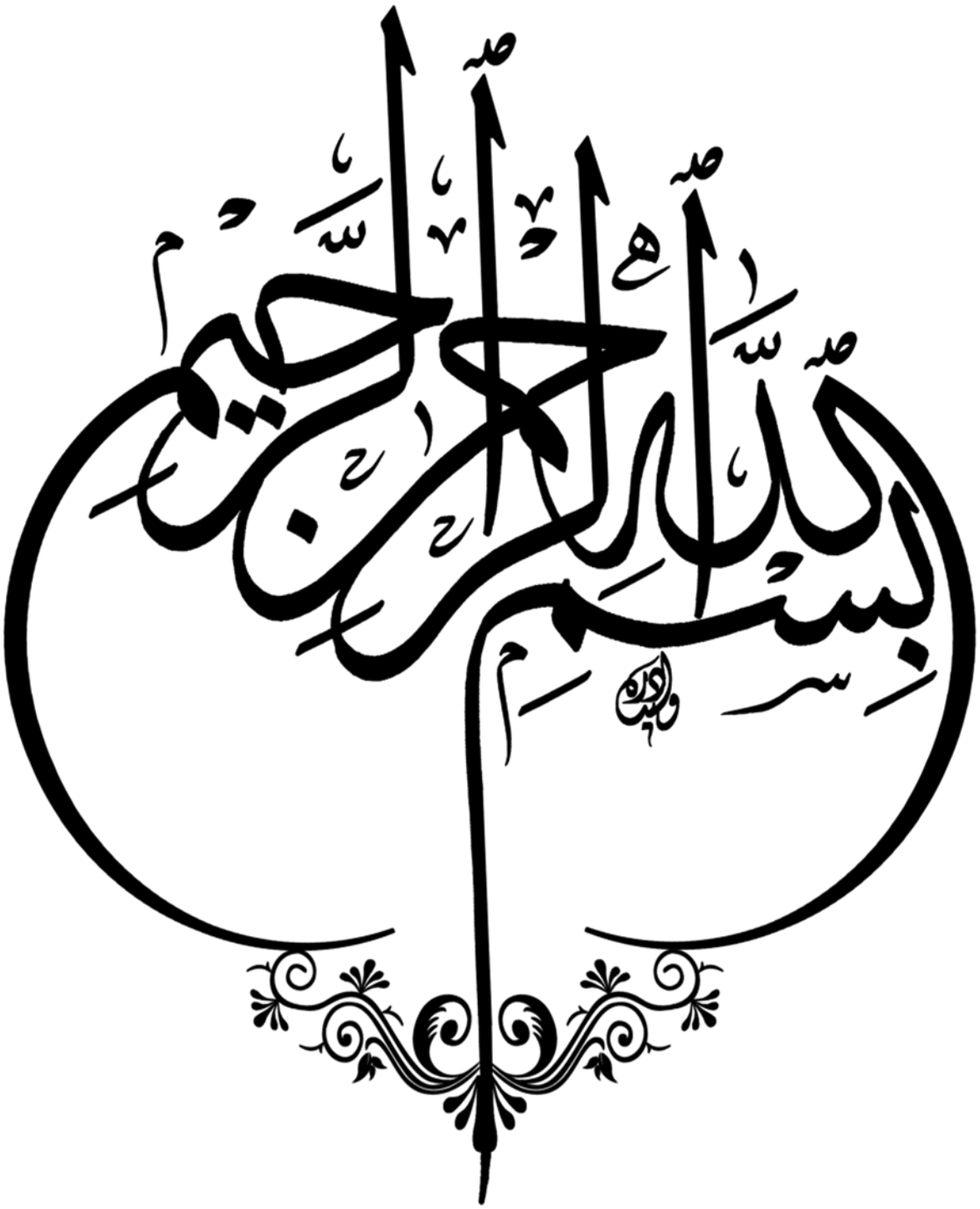
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تحظى المؤسسات الناشئة بمكانة هامة في اقتصاديات كل الدول بما فيها المتقدمة والنامية على حد سواء وهذا راجع للدور الذي تلعبه فيها من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة ما تعلق باستحداث مناصب الشغل وعدم احتياجها لتمويل ضخم كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، غير أن هذا النوع من المؤسسات عادة ما تعتمد وبدرجة كبيرة على مناخ استثماري مناسب.

المؤسسة الناشئة هي طموح العديد من الشباب خاصة المتخرجين من الجامعة كونها سهلة الإنشاء ويمكن لهم تطوير مشاريعهم وأفكارهم من خلال دراسة متطلبات السوق حتى يعرفوا مدى إمكانية تجسيد مشروعهم على أرض الواقع.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي أصبح لزاما عليها تكثيف نسيجها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتطوير وتنويع القدرة الإنتاجية والعمل على تغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات، وقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة كونها البديل الأفضل حاليا للتغلب على هذه الوضعية، كما يمكن اعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تخفيض معدلات البطالة وزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وهذا نظرا لما تتميز به من خصائص مهمة لعل من أهمها قدرتها على التأقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، وكذلك تكلفتها التمويلية المنخفضة.

أهمية الدراسة:

– تكمن أهمية الموضوع في تقديم المؤسسات الناشئة لأنها تتميز بمجموعة من الخصائص والتي لا نجدها في المؤسسات التقليدية.

– عرض واقع المؤسسات الناشئة وما تتعرض له من تحديات في أرض الواقع.

–الوقوف على أهم المشاكل التي تعيق تقدم أصحاب الأفكار المبتكرة لتجسيدها وخلق مؤسسات ناشئة في الجزائر.

تهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- إبراز أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات الناشئة قطاعا قائما بذاته.
- إبراز دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الوقوف عند طرق تمويل المؤسسات الناشئة وأهم القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بهذا الشأن.
- تحديد المعيقات التي تقف في طريق المؤسسات الناشئة وطرق مواجهتها.

من أهم أسباب اختيارنا للموضوع اسباب ذاتية والمتمثلة في:

الرغبة في الإطلاع على هذا الموضوع والتعرف على كل ما يحيط به كون أن الجزائر أولت أهمية كبيرة للمؤسسات الناشئة إضافة إلى أن هذا الموضوع يتلاءم مع الرؤية المستقبلية والأهداف الشخصية التي نسعى لتحقيقها مستقبلا.

وأسباب موضوعية تتمثل في:

معرفة الاطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر وكشف الغموض حول هذا الموضوع وذلك بالوقوف على مختلف النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، بالإضافة إلى أن المؤسسات الناشئة أصبحت تعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الحديث.

إشكالية الدراسة:

ماهية المؤسسات الناشئة وكيف نظمها المشرع الجزائري؟

والذي تتفرع منه الإشكاليات التالية:

- هل تتمتع المؤسسات الناشئة بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات؟
- ما هو النظام القانوني الذي يحكم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

-فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه المذكرة قلة المراجع فأغلبها عبارة عن مقالات والسبب يرجع إلى إلى حداثة هذا الموضوع، خاصة في الجزائر.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى وصف المؤسسات الناشئة، والتحليل من خلال الوقوف على النصوص القانونية وتحليل مضمونها.

تبرير الخطة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى تحقيق الأهداف قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة حيث قمنا بالتطرق إلى مفهوم المؤسسات الناشئة وأهم مميزاتها في المبحث الأول بالإضافة الى ذكر بعض من تجارب الدول المتقدمة والنامية في المبحث الثاني بعد ذلك تناولنا مفهوم حاضنات الأعمال ودورها في نجاح المؤسسات الناشئة في المبحث الثالث.

الفصل الثاني واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر بداية تطرقنا إلى الجانب القانوني الذي سنه المشرع الجزائري والأجهزة المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة في المبحث الأول كما تناولنا طرق تمويل المؤسسات الناشئة والهدف من هذا التمويل في المبحث الثاني كما تناولنا افاق وتحديات المؤسسات الناشئة وذكرنا نماذج عن بعض المؤسسات الناشئة في الجزائر في المبحث الثالث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة في العالم من أهم مصادر الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بحرية الابتكار والإبداع، وتستطيع تحقيق نتائج أفضل بسرعة أكبر من المؤسسات الكبرى التقليدية.

تعمل المؤسسات الناشئة على تطوير فكرة جديدة وابتكارية، وتحويلها إلى منتج أو خدمة، وتسعى بشكل عام إلى النمو والتوسع والاستقرار في السوق، ومن الصعوبة تحديد عدد المؤسسات الناشئة في العالم بالضبط، لكنها تعتبر حالياً جزءاً كبيراً من النسيج الاقتصادي في الكثير من الدول.

ويمكن القول بأن المؤسسات الناشئة هي المحرك الرئيسي للابتكار والتنويع الاقتصادي في مجالات مختلفة، مثل التكنولوجيا والصحة والتعليم والإعلام والترفيه، كما أنها تساعد في توفير فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي وتعزيز المنافسة في السوق.

سنتناول في هذا الفصل مفهوم المؤسسات الناشئة في المبحث الأول ثم نتطرق إلى تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الناشئة في المبحث الثاني كما تناولنا كذلك مفهوم حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة.

تعتبر المؤسسات الناشئة startups مصدرا رئيسيا للإبداع وخلق مناصب العمل، وقد اصبحت السبيل لدعم التنمية في أغلب دول العالم، نظرا لأهميتها الاستثمارية والتنموية الناتجة عن تكلفة إنتاجها المنخفضة ومرونتها ومشاريعها المبتكرة، وسهولة انتشارها جغرافيا، ومساهمتها في رفع معدل النمو الاقتصادي باعتبارها القوة الاقتصادية المحركة لاقتصاديات الدول، لذا سنتناول في هذا المبحث تعريف المؤسسات الناشئة (المطلب الأول) وخصائصها ومميزاتها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة.

لا يوجد تعريف متفق عيه بشأن تعريف المؤسسات الناشئة فمعظم الباحثين اختلفوا في تسميتها وتعريفها ، لذلك سنحاول عرض التعريفات العامة التي جاءت في هذا الصدد ثم نعرج الى التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة.

الفرع الأول: التعريف العام للمؤسسات الناشئة.

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start–up تتكون من جزأين "start" وهو مايشير إلى فكرة الانطلاق و"up" وهو مايشير لفكرة النمو القوي.[1]

و بدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي Larousse يشير إلى أنها" تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة"،

[1]– بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة 20 اوت، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص 420.

ويعرفها الباحث Erice Reis بأنها تلك الدراسات التي تهدف الى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عليا من عدم التأكد[1].

وتعرف المؤسسة الناشئة على أنها شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير، وهذه الشركات تكون غالبا حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق، وأصبح هذا المصطلح متداولا على نطاق عالمي بعد فقاعة الدوت كوم، يقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نماذج أعمال قابلة للتطوير بكل فعالية[2].

وقد عرفها paul graham في مقاله المشهور growth على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا أو ان تمول من طرف مخاطر أو مغامر، والأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.

كما تعتبر المؤسسة الناشئة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة, بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها، وتميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها[3].

وقد عرفها رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، أنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتتكيف معها تدريجيا، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به

[1]– المومن عبد الكريم وآخرون، المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر، ص16.

[2]– بوالشعور شريفة، المرجع السابق، ص420.

[3]– المرجع نفسه، ص17.

بشكل فوري، اي أنها فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها عامل المشروع، وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها[1].

الفرع الثاني: التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة.

من المتعارف عليه أن المشرع لا يخوض عادة في تقديم تعريفات للمصطلحات القانونية وليس من شأنه القيام بذلك تاركا للفقه أو المختصين في المجال تولي التعريف المناسب للمؤسسات الناشئة، ورغم ذلك فقد سعى المشرع الجزائري لتعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في مضمون المادة 06 من القانون 15-21المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على النحو التالي: "هي المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير"[2].

كما حاول المشرع الجزائري الإشارة إلى المؤسسة الناشئة في أحكام بعض القوانين كالقانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محتوى المادة 21 التي نصت على أنه" تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الاطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة"[3].

---

[1]- بوالشعور شريفة، المرجع السابق، ص420.

[2]- المادة 06 من القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ج.ر، العدد، 71 معدل ومتمم بموجب القانون 20-02 المؤرخ في مارس 2020، ج.ر، عدد 20.

[3]- المادة 21 من القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر، عدد 20.

والقانون 19-04 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 في فحوى المادة 69 المتعلقة بمجموعة من الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسة الناشئة[1].

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الناشئة.

تتميز المؤسسة الناشئة بخصائص متعددة فهي تلعب دورا رئيسيا في اقتصاد اليوم كما تمثل المحرك الرئيسي للابتكار والتوسع الاقتصادي، وهذا ما يجعل منها ذات أهمية بالغة كونها لها القدرة على التكيف السريع وتقديم حلول مبتكرة جديدة، سنتاول في الفرع الأول خصائص المؤسسات الناشئة ثم نتطرق إلى أهمية المؤسسات الناشئة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الناشئة.

تتميز المؤسسات الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة واتباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية ومن أهم خصائصها، سنذكر مايلي[2]:

أولا: حديثة العهد والتكوين.

معظم المؤسسات الناشئة نجدها في السوق التجريبية بحيث من المعروف أن تبدأ بأفكار مفترضة من صاحب المشروع[3]، وتتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة ويافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى مؤسسة ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة.

ثانيا: شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد.

من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة (start up) هي إمكانية نموها السريع وتوليد ايراداتأسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبه للعمل ، بمعنى آخر إن الشركة الناشئة

[1]– المادة 69 من القانون19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر، عدد 81.

[2]– مصطفى بورنان، علي صولي، الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 11، عدد01، 2020، ص 133.

[3]– حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص73.

هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات منه دون زيادة التكاليف.

كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل كبير، وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا[1].

ثالثا: شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها.

تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative وإشباع لحاجيات السوق بطريقة ذكية وعصرية. حيث يعتمد بحثها على التكنولوجيا لغرضالنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت، ودعم حاضنات الأعمال[2].

رابعا: شركات تتطلب تكاليف منخفضة.

يشمل معنى الشركة الناشئة على أنها تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع ومفاجئ بعض الشيء[3].

[1]– مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص133.

[2]– بلحاج حبيبة، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة في الجزائر، التحفيزات وسبل التفعيل، في حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، منشورات مخبر اقتصاد مالية Ecofima، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020، ص98.

[3]– مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع نفسه، ص133.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة.

للمؤسسات الناشئة دور مهم في مواجهة التحديات والنهوض باقتصاديات الدول كونها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتعجل بنموها، ويمكن تلخيص أهمية ودور المؤسسات الناشئة فيما يلي:

أولا: توفير فرص العمل الحقيقة المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة:

حيث تتميز بالقدرة العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى قدرة استيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة أو حتى بدون خبرة وهو ما يمتص طالبي العمل، خاصة ذوي الشهادات، أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة، وبالتالي الرد المباشر على مشكلة البطالة حيث تكافح الدول نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو[1].

ثانيا: الإبتكار في البحث والتطوير:

من خصائص المؤسسات الناشئة للابتكار لاسيما في مجال التكنولوجيا وهو أداة ضرورية أكثر من اي وقت مضى لتنمية اي بلد في العالم والقدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

ثالثا: زيادة الانتاجية والحفاظ على التنافسية:

حيث لعبت دورا محوريا في العشرينيات والسنوات الماضية وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات إنتاجية حديثة قلت من التكاليف، ورفعت من مستوى جودة المنتوجات[2].

رابعا: نشر القيم الإيجابية في المجتمع.

[1]– حسين يوسف، صديقي إسماعيل، المرجع السابق، ص72.

[2]– سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2008–2009 ص 13.

تعالج العديد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، لتطوير وكذا إدخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير[1].

خامسا: استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي:

القدرة على توظيف مدخرات صاحب أو أصحاب مشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لاتخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا نقل شريحة أفراد من دخل أقل إلى دخل أعلى (إعادة توزيع الدخل) وجذب المستثمرين المحليين والأجانب[2].

المبحث الثاني: تجربة بعض الدول في مجال المؤسسات الناشئة .

توجد بالعالم العديد من التجارب الناجحة في المؤسسات الناشئة، حيث كان لها الأثر الكبير في إرساء وتطوير اقتصاد بلدانها ودفعها نحو النجاح والتطور حيث أن دول عديدة تعمل بجد على تعزيز وتطوير قطاع المؤسسات الناشئة، تحاول هذه الدول توفير بيئة ملائمة وموارد للشركات الناشئة بما في ذلك التمويل والتدريب والتوجيه.

في هذا المبحث سنتطرق الى تجربة الدول المتقدمة في (المطلب الأول)وتجربة الدول النامية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تجربة الدول المتقدمة.

انتهجت العديد من الدول المتقدمة سياسة ناجحة في تطوير ودعم المؤسسات الناشئة وذلك بتوفير كل ما يلزمها من اجل المضي قدما، بالنظر لأهميتها البالغة في تطوير اقتصاديات الدول ودفع عجلة التنمية.

[1]– سبتي محمد، المرجع نفسه، ص72.

[2]– حسين يوسف، صديقي إسماعيل، المرجع السابق، ص72.

سنتناول في هذا المطلب التجربة اليابانية في الفرع الأول بينما في الفرع الثاني سنتعرف على التجربة الايطالية.

الفرع الأول: التجربة اليابانية.

لقد انتهجت اليابان سياسة رشيدة في دعم المؤسسات الناشئة، حيث قامت بتوفير الدعم اللازم والمساعدات الضرورية لها، ادراكا منها لأهميتها في تحقيق التنمية[1].

في سنة 1963 أصدرت اليابان قانون أساسي للمشروعات الناشئة رقم 154 وتم تعديله في عام 1999، يحدد معنى المؤسسات الناشئة وأهم العراقيل التي تواجهها[2].

تشير الإحصائيات أنه في الفترة بين 1984_1996 ساهمت المؤسسات الناشئة في اليابان في تلبية حاجيات المؤسسات الكبرى بنسبة 72% من المستلزمات الصناعية المعدنية، و76% من الصناعات الكهرومنزلية و79% من حاجيات الصناعات الهندسية بالإضافة الى مساهمتها بنسبة بنسبة 84.4% من حجم العمالة الصناعي[3].

إن نجاح التجربة اليابانية لم يكن من فراغ، بل كان بسبب السياسة الحكيمة التي انتهجتها والتي تمثلت في[4]:

- انشاء المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات.
- إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الناشئة ليس بأقل من 30% من قيمة المناقصة.

---

[1]– فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص، 157.

[2]– فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، المرجع السابق، ص158.

[3]– السعيد دراجي، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 19/18 افريل 2012، ص18.

[4]– نبيل محمد شبلي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق إقتصادية، عدد 97، جامعة دبي، 2004، ص32.

- تقديم القروض البنكية بشروط ميسرة.
- التأمين على المشروعات الناشئة خوفا من إفلاسها، حيث يمكن للمشروع الصغير المساهمة وبقسط تأميني يدفع شهريا وتقوم بموجبه هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع.
- إعداد برامج تدريبية وفنية خاصة بالمشروعات الناشئة.
- التسويق للمشاريع الصغيرة والناشئة وذلك بإقامة المعارض الدولية ومعاونتها على تسويق منتجاتها.
- توفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيات الحديثة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

الفرع الثاني: التجربة الايطالية.

تعتبر المؤسسات الناشئة في ايطاليا نموذجا ناجحا ومتميزا، وتعرف هذه المؤسسات بأنها مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية ومعينة وتقوم بتصنيع منتج معين، بحيث يتم التعاون والتنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة، فتكمل الشركات بعضها البعض وتعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها، لسهولة وسرعة انجاز العمل وهذه العملية تعتبر إحدى مميزات الشركات الناشئة على العموم، ونجاح هذه المؤسسات يعود إلى ما يلي[1]:

- عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، لكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.
- وجود درجة كبيرة بين التعاون والتنسيق بينهما.
- تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير هذه المؤسسات بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية

[1]– شوقي جباري، حمزة العوادي، قرائات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية تجربة ايطاليا الثالثة ووادي السيليكون نموذجين، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية العدد3، سنة 2012، ص45.

المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

- التمركز الجغرافي والمتخصص قطاعيا، حيث قدر عدد العناقيد 200 عنقودا يعمل بها حوالي 2.200.000 عاملا في القطاع الصناعي، وتقدر عدد المؤسسات بها 90.000 مؤسسة برقم أعمال يقدر ب67 مليار اورو وبحجم صادرات يتعدى90 مليار دولار .

المطلب الثاني: تجربة الدول النامية.

على غرار الدول المتقدمة حاولت الدول النامية كذلك تقديم الدعم الكافي للمؤسسات الناشئة لتطوير اقتصادها وتحقيق التطور.

سنتناول في هذا المطلب التجربة المصرية في الفرع الأول بينما في الفرع الثاني سنتعرف على التجربة الهندية.

الفرع الأول: التجربة المصرية.

تعد التجربة المصرية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية بالرغم من حداثتها نسبيا، وترجع نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للاهتمام بالمؤسسات الناشئة إلى سنة 1991 حينما أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية، وقد اتخذت مصر خطوات مهمة لتعزيز سياستها الخاصة بهذا القطاع ففي نوفمبر 2016 أطلقت وزارة التجارة والصناعة المصرية استراتيجية وطنية لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية حتى عام 2020، تم تطويرها وبدعم من الاتحاد الأوروبي[1].

[1]– بن موسى حسان، تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022، ص 121.

هناك العديد من المزايا والآثار التي تتميز بها المؤسسات الناشئة وتعطيها القدرة على أداء دور مهم وحيوي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري، وتتمثل خاصة في النقاط التالية : [1]

- المساهمة الكبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر.
- المساهمة بنشر الصناعات جغرافيا وتنويع الإنتاج، وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي .
- المساهمة في التنمية الإقليمية والعمرانية في مصر، حيث أن العديد من المشروعات الصغيرة تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة فإنها تلعب دورا ايجابيا في إعادة توزيع الدخول سواء من حيث الوظيفة أو من حيث الجانب الإقليمي .
- بما أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدام الموارد المحلية فإنها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها، كما أن المشروعات الناشئة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة .
- تساهم في خلق المهارات والقدرات الفنية الإدارية، الأمر الذي يساهم أيضا في خلق طبقة من المنظمين والمبدعين التي تفتقدهم كثير من البلدان النامية.
- تساهم المؤسسات الناشئة من خلال توليد الدخول في تشجيع المدخرات التي تعتبر مصدرا للاستثمارات القطاعية أو الفردية.

توجد في مصر العديد من الشركات الناشئة نذكر بعضا منها:

أولا: شركة مكسب MAXAB : من أهم الشركات الناشئة في مصر التي تأسست في عام 2018 حيث تساهم في تعزيز الربط بين الأطراف المنخرطة في سلسلة التوريد، وتعتبر

[1]– المرجع نفسه، ص 121.

بمثابة منصة للتجارة الالكترونية تهدف إلى ربط موردي السلع الاستهلاكية مثال الأغذية ومواد البقالة مع تجار التجزئة الصغار والمحلات التجارية في المناطق ذات الخدمة الضعيفة، كما تهدف الشركة حسب موقعها الالكتروني إلى إعادة هندسة وبناء سوق الأغذية والبقالة باستخدام تقنيات معتمدة على البيانات وسلاسل التوريد الحديثة[1].

ثانيا: مؤسسة كراودأنالايزر (crowd analyzer): "الريادة العربية في تحليل بيانات وسائل الإعلام الاجتماعية"

تم تأسيس هذه الشركة في عام 2013 في قرية المعرفة بدبي، بينما يقع مقرها الرئيسي في منطقة المعادي بالقاهرة.

ينطوي دورها بجمع وتحليل المحتوى العربي وملايين البيانات من وسائل الإعلام الاجتماعية وتقديم الرؤى والأفكار حول هذا المحتوى، كما لها القدرة على التمييز بين اللهجات العربية المتعددة.

خلال سنوات تمكنت من احتلال المراتب الأولى لتحليل المحتوى العربي على شبكة الانترنت التي تلجأ إليها الكثير من المؤسسات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط[2].

ثالثا: نواة: " أول مركز بحثي خاص متعدد التخصصات".

توفر منصة نواة للبحث العلمي منصة علمية تخدم أكثر من 100 ألف باحث وعالم مصري يمكنهم إجراء البحوث المعمقة وتحليل العينات البحثية الخاصة بهم بواسطة أحدث الأجهزة العلمية غير المتاحة في الجامعات المصرية من خلال الموقع الالكتروني على الانترنت.[3]

---

[1]–بن موسى حسان، المرجع السابق، ص122.

[2]–بن موسى حسان، المرجع السابق، ص123.

[3]– عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.ص78.

الفرع الثاني: التجربة الهندية.

يضم قطاع المؤسسات الناشئة في الهند أكثر من 40 مليون وحدة صناعية وهو مايشكل 95% من عدد المؤسسات أغلبها مؤسسات مصغرة شكلت ما نسبته 85% ، ويرجع نجاح هذا القطاع الى تظافر مجموعة من العوامل، بالإضافة الى العمالة المتوفرة نظرا للكثافة السكانية الكبيرة، وتتميز هذه المؤسسات بالقدرة الكبيرة على خلق فرص العمل، بالإضافة الى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر، وقد كان لها الدور الكبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع في المنتجات.

تعود أهم أسباب نجاح قطاع المؤسسات الناشئة في الهند إلى مايلي[1]:

أولا: السياسة الحكومية:

إن المصالح والفوائد المتبادلة بين قطاع المؤسسات الناشئة والحكومة الهندية حالت دون الانفصام بينهما، فمن ناحية لا تستطيع تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية اخرى وجدت الحكومة في ذلك القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلا عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات، وتوفير العملة الصعبة والتصدير أيضا، ومن هنا جاء الاهتمام الحكومي بذلك القطاع.

ثانيا: الدعم الحكومي:

تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الناشئة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في[2]:

[1]– موقع http: //www.siironline.org، تاريخ الإطلاع 2023/06/10.

[2]– بن موسى حسان، المرجع السابق، ص119–120.

- الحماية: حيث أصدرت الحكومة قرارا بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بانتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار.
- التمويل: بمعنى السماح لتلك المشروعات بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.
- توفير البنية الأساسية لتلك المشروعات: في مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فضلا عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة ومساعدتهم على ان يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.
- السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة: بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال.

إذا كان معظم رواد الأعمال الشباب يواجهون صعوبات في تنفيذ أفكارهم ومشاريعهم كان لابد من تحفيزهم واحتضان أفكارهم وتوفير بيئة مناسبة لهم وإلا كانت هذه الأفكار معرضة للخطر. لذا سنستعرض في هذا المبحث مفهوم حاضنات الأعمال وتطورها (المطلب الأول) والتجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال وتطورها في العالم.

تعد حاضنات الأعمال من بين أهم الاتجاهات الحديثة والفعالة التي ساهمت في تنمية القطاع الاقتصادي وترويجه من خلال تشجيع أفراد المجتمع على الإبداع والابتكار في إنشاء شركات ناشئة، لذا سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف حاضنات الأعمال في الفرع

الأول وكذلك التعرف على أهداف الحاضنات في الفرع الثاني بينما في الفرع الثالث سنذكر مراحل تطور حاضنات الأعمال.

الفرع الأول: تعريف حاضنات الأعمال:

تهدف حاضنات الأعمال إلى دعم وتشجيع رواد الأعمال والشركات الناشئة في مرحلة بداية نشاطهم، وتقدم لهم الحاضنات مساحات عمل مشتركة ومرافق تقنية متطورة، وخدمات تعليمية وتدريبية واستشارية لمشاريعهم. وتعد حاضنات الأعمال بيئة مثالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ تسمح لهم بالتعلم من خبرات ومهارات الآخرين، وتوسيع شبكاتهم الاجتماعية والتجارية، وتقديم الدعم والمشورة والتمويل اللازمين للنمو والتطور[1].

إنها أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال من خلال منظومة من موارد وخدمات الدعم كما تعرف الحاضنات على أنها مؤسسات لها كيان قانوني يعمل

على توفير جملة من الخدمات والاستثمارات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، والمؤسسات حديثة العهد في عالم الأعمال، وحاملي الأفكار[2].

كما تتيح حاضنات الأعمال لرواد الأعمال فرصة للتعرف على المستثمرين والشركاء المحتملين، وتساعدهم على إقناعهم بفكرتهم أو مشروعهم وجذب التمويل اللازم لتنفيذها. وتوفر الحاضنات الدعم الفني واللوجستي للشركات الناشئة، مثل الدعم القانوني والمحاسبي والتسويقي، وتساعدهم على تجاوز الصعوبات والتحديات التي يواجهونها في مسيرتهم الريادية.

و لا يقتصر دور حاضنات الأعمال على مرحلة بداية نشاط الشركات الناشئة، بل تساعدهم على الاستمرار في النمو والتطور وتحسين أدائهم وتوسيع نطاق عملهم. وتعتبر

[1]– زكرياء الدوري، أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية، نظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص411.

[2]– عبدالحميد لمين، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والإبتكار في الجزائر، قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20–254، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلة 05، عدد 02، الجزائر، 2020، ص15.

حاضنات الأعمال جزءاً مهماً من بنية الدعم للمشاريع الناشئة ورواد الأعمال في العديد من الدول حول العالم.

تتضمن خدمات حاضنات الأعمال ما يلي[1]:

- توفير مكاتب ومساحات عمل مشتركة للمشاريع الناشئة ورواد الأعمال.
- توفير خدمات تعليمية وتدريبية واستشارية للمشاريع الناشئة.
- خدمات دعم تقني وتقنيات المعلومات والاتصالات.
- فرص الشبكات الاجتماعية والتجارية لرواد الأعمال.
- الدعم المالي وتوفير الأدوات والموارد لمساعدة المشاريع الناشئة على النمو والتطور.
- وتعتبر حاضنات الأعمال جزءًا مهمًا من بنية البيئة الريادية والمشاريع الناشئة، وقد أثبتت جدواها في تشجيع الابتكار والإبداع وتعزيز الاقتصاد المحلي.

الفرع الثاني: أهداف حاضنات الأعمال.

تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات الناشئة وتعمل على تحقيق الآتي[2]:

- تقليل تكاليف بدء النشاط.
- تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية المشروع.
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه.
- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى ضغط التكاليف .
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع.

[1]– عبد الرزاق فوزي، إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي السعودي لجمعيات ومراكز الأعمال، 2017، ص 204.

[2]– مراد إسماعيل ، حاضنات الأعمال التكنولوجية، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، آليات دعم ومشاهدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 05/04/03 ماي 2011، ص05.

- زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة.
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط.
- تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات.

وفقاً لما سبق، يظهر أن حاضنات الأعمال تمنح المشاريع الناشئة الصغيرة فرصة فريدة للنمو السريع داخل الحاضنة، وتحصِّن في الوقت نفسه فرص نجاحها، مما يؤدي إلى أدائها القوي عند خروجها من الحاضنة.

الفرع الثالث: تطور حاضنات الأعمال.

من الملاحظ أيضا أنه بداية من سنة 1995عرف العالم تطورت بسرعة كبيرة في مجال حاضنات الأعمال، ويرجع هذا التطور السريع إلى أهميتها في دعم المشاريع الناشئة.

فمثلا لو أخذنا على سبيل المثال الصين التي تمكنت بفضل حاضنات الأعمال من خلق 20.796 شركة ناشئة التي تنتج منتجات عالية التكنولوجيا ، مما وفر2,51مليون منصب عمل[1], وبلغ مدخول هذه المؤسسات115مليار دولار أمريكي ، ونتج عنها 13مليار دولار أمريكي من الضرائب ، وبلغت نسبة مدخول هذه المؤسسات الناشئة من التصدير حوالي 18.6مليار دولار أمريكي.[2]

أما عن عدد حاضنات الأعمال في العالم ففي أواخر 2008 تم إحصاء أكثر من 7000 حاضنة أعمال عبر العالم، في حين كان عددها سنة 2006 لا يتجاوز 4800 حاضنة، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك التاريخ المرتبة الأولى بأكثر من 2000 حاضنة، تأتي بعدها الصين ب600 حاضنة، ثم ألمانيا ب300، ثم كوريا الجنوبية

[1]– عاطف الشبراوي، مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص80.

[2]– مراد إسماعيل ، المرجع السابق، ص19.

ب200 حاضنة واليابان ب190 حاضنة ، أما بالنسبة للدول العربية ، مصر في المقدمة ب10 حاضنات ، تليها الجزائر ب10 حاضنات ، تونس والمغرب والبحرين بحاضنة واحدة.

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال .

تعد التجربة الجزائرية في مجال حاصنات متأخرة نوعا ما مقارنة مع الدول المتقدمة إذ لم الاعتماد على حاضنات الأعمال في الجزائر إلا مؤخرا، لذا سنتعرف في هذا المطلب على حاضنات الأعمال في الجزائر في الفرع الأول ونماذج عن بعض هذه الحاضنات في الفرع الثاني.

الفرع الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر.

تم اعتماد الحاضنات في الجزائر تحت تسمية المشاتل، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 ، المؤرخ في 2003/03/25 ، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات [1]، في إطار تطبيق المادة 12 من القانون رقم 18/01 (الملغى)، وهي حديثة النشأة في الجزائر .اعتمدتها السلطات العمومية كآلية لدعم المؤسسات حديثة النشأة ، ومساعدة حاملي الأفكار في تجسيد مشاريعهم .

تم تكريس مفهوم الحاضنة في التشريع الجزائري تحت اسم المشتلة (prépiniére)، بالرغم من أن اللفظين لا يؤديان نفس المعنى، كون عمل الحاضنات يبدأ في مرحلة سابقة على الإنشاء ، أما عمل المشتلة يكون بعد الإنشاء، وفي غالب الأحيان تقوم الحاضنات باحتواء المؤسسات وحاملي المشاريع قبل وبعد الإنشاءخلال فترة زمنية محدودة، ثم يأتي دور المشتلة لمواصلة هاته الرعاية خلال فترة زمنية أخرى ، وقد اقتصر دور الحاضنة في الجزائر على تقديم الدعم للمؤسسات في مجال الخدمات فقط[2].

[1]– مرسوم تنفيذي رقم 78/03، مؤرخ في 2003/02/25، المتضمن للقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، ج.ر عدد13، صادر في 2003/02/26.

[2]– عبد الحميد لمين، موسى حساين، المرجع السابق، ص 18.

غير أنه بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254[1] استعمل لفظ الحاضنات بمعناها الصحيح " حاضنة الأعمال" ، واستحدث لجنة وطنية خاصة تتكفل بمنح علامة حاضنة أعمال ، لكل هيكل قانوني يطلبها، بصفته مختص في رعاية واحتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية، دون باقي المؤسسات.

الفرع الثاني : نماذج عن حاضنات الأعمال في الجزائر.

تشهد الجزائر نموا متزايدا في حاضنات الأعمال كجزء من تعزيز ريادة الأعمال وتطوير الاقتصاد المحلي، تعد حاضنات الأعمال بيئة مفتوحة وداعمة تهدف الى مساعدة رواد الأعمال والشركات الناشئة على تحويل أفكارهم لواقع ملموس، فيما يلي بعض من حاضنات الأعمال الموجودة في الجزائر.

أولا: حاضنة الأعمال بسيدي عبد الله الجزائر.

تتمتع حاضنة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة بموقع مناسب بقلب الحظيرة التكنولوجية وقد صممت لتكون حاضنة لدعم الإبداع والابتكار في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصال والرقي بهذه المؤسسات الناشئة.

أنشأت هذه الحاضنة بتاريخ 2009/01/06 وهي تستقبل حاملي المشاريع لخلق المؤسسات المبدعة وقد انطلقت سنة 2010، حيث رافقن أكثر من 350 حامل لمشاريع بمجال المقاولاتية ونجحت في إطلاق 50 مؤسسة صغيرة وهذا حسب إحصاء لسنة 2018.[2]

[1]– مرسوم تنفيذي رقم 20-254، مؤرخ في 20 ديسمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها ، ج.ر.ج.ج العدد 55، صادر بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

[2]– قسوري إنصاف، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية ، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد 01 ، جامعة ابو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2020، ص24 .

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI.

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها دور كحاضنة أعمال من خلال مركز الدعم لإنشاء المؤسسات المنصوص عليه في المادة 28: مكرر للمرسوم التنفيذي رقم : 17-100[1] حيث يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات عن طريق تقديم خدمة الإعلام والتكوين والمرافقة، حيث يقدم خدمة المرافقة من الفكرة إلى غاية مرحلة إنجاز المشروع ويطور بهذه الصفة خدمة جواريه لفائدة حاملي المشاريع في إعداد مخطط الأعمال وتركيب المشروع.

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.ANADE.

كان يطلق عليها في السابق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، وهي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث غير اسمها ومهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329[2]أنشأت هذه الوكالة لمساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات من أجل المساهمة في تخفيض مستوى البطالة وخلق فرص العمل، لكن بالرجوع إلى النصوص المحددة لمهام هاته الوكالة يتضح أن دورها الأساسي أصبح يتمثل في تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات مصغرة، حيث يظهر بأنه لم يعد لها دور في مساعدة المؤسسات الناشئة باعتبارها حاضنة للأعمال، وبذلك نطرح تساؤل مفاده هل خرجت هاته الوكالة من قائمة حاضنات الأعمال التابعة للدولة، أم لا تزال تقوم بهاته المهمة على الأقل في شقها التمويلي؟، الإجابة على هذا السؤال تتوقف على مدى توفر شروط

[1]- المرسوم التنفيذي رقم17-100 مؤرخ في 2017/03/05 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد16، المؤرخة في 08 مارس 2017.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم: 20-329، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، عدد 70، مؤرخ في 2020/11/25.

إنشاء المؤسسة المصغرة في مشروع المؤسسة الناشئة، فإذا توفرت تلك الشروط يمكن أن تعتبر الوكالة من بين الحاضنات[1].

[1]– بودرة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade في بعث الروح في المؤسسات في المؤسسات المتعثرة في الجزائر"دراسة تحليلية"، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 06 ، العدد 01، المركز الجامعي افلو مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، 2022، ص118.

الفصل الثاني

واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

تمهيد:

تشهد الجزائر حالياً تطوراً كبيراً في مجال ريادة الأعمال وإنشاء المؤسسات الناشئة. ولتحقيق هذا الهدف، عملت الحكومة الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لدعم هذا القطاع الحيوي، وإصدار العديد من القوانين واللوائح التي تحدد الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

سنتناول في هذا الفصل الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر في المبحث الأول بالإضافة الى تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر في المبحث الثاني بينما في المبحث الثالث ذكرنا تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

اتخذت الحكومة الجزائرية مبادرات عديدة لتعزيز الدعم للمؤسسات الناشئة، حيث وضعت إطارًا تنظيميًا يضمن الالتزام بالقوانين الأساسية لهذه المؤسسات، كما قدمت آليات وبرامج لدعم هذه المؤسسات ومرافقتها.

سنتناول في هذا المبحث النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر في المطلب الأول والأجهزة المكلفة بدعم هذه المؤسسات (المطلب الثاني)

المطلب الأول: النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

في إطار دعم حركية إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، عملت السلطات الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لهذا النوع من المؤسسات.[1] وتناول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في القانون رقم15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما أشار في أحكام القانون رقم 17-02المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقانون المالي لسنة 2020، وكذلك أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و"مشروع مبتكر" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

الفرع الأول: المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذلك المؤسسات الناشئة في ظل القانون 17-02.

تناول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في محتوى نص المادة 06من القانون رقم 15-21[2]على أنها: "**تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث**

---

[1]- إقلولي اولد رابح صافية، "مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، يوم 15 فيفري 2021، ص33.

[2]- قانون رقم 15-21، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج.ر.ج.ج عدد 71، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020، ج.ر.ج.ج عدد 20، صادر بتاريخ 05 أفريل 2020.

الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير". فالمشرع قدم تعريفات وشرح بعض المصطلحات في هذا القانون دون أن يتناول شرح المؤسسة الناشئة بدقة.

أما المؤسسات الناشئة في ظل القانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 21[1]، فذكرها عندما تعرض لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق باعتبار أن المؤسسات الناشئة نموذج اقتصادي جديد مبني على المعرفة والابتكار، فهو إذن قطاع وعد يجب تطويره وترقيته لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد جاء محتوى نص المادة كما يلي : " **تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة"**، فالقانون رقم 17-02 يسعى إلى تشجيع إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق.

يتضح من خلال محتوى نص المادة 21 من قانون رقم 17-02 أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تعريف المؤسسات الناشئة، وإنما اكتفى بذكر صناديق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة المبتكرة بين مساهمة صناديق الإطلاق كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوشطة والناشئة، وتكون ملائمة أكثر لهذا النوع من المؤسسات كما تؤدي إلى تحسين تنافسها حسب حجمها ومجال نشاطها.[2]

الفرع الثاني: المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

تعد فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر حديثة النشأة، بحيث تطرق لها القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.[3] والذي نص في المادة 69 منه على

[1]- قانون رقم 17-02 سالف الذكر.

[2]- إقلولي ولد رابح صافية، المرجع السابق، ص34.

[3]- القانون رقم 19-14، سالف الذكر.

مجموعة من التسهيلات والتحضيرات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة والتي جاء فيها: "**تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعلامات التجارية...**" من خلال المادة نلاحظ أن المشرع لم يحدد لنا من تكون هذه المؤسسات الناشئة التي تستفيد من الامتيازات الجبائية بل اكتفى بذكرها فقط.

فالمشرع الجزائري في نص المادة 69 أقر بتسهيلات وتحضيرات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة والتي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجية الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة يهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطوير آدائها لاحقا[1].

بالإضافة إلى المادة 131 منه حيث جاء فيها ما يلي: "**ينشأ حساب التخصيص خاص في الخزينة رقمه 150-302 عنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة startup يقيد في هذا الحساب :**

في باب الإرادات :

- إعانة الدولة.
- الناتج عن الرسوم غير الجبائية.
- كل المواد والمساهمات الأخرى.

في باب النفقات:

- ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة startup
- وضع نسب تحفيزية للقروض البنكية .
- تمويل التكوين
- احتضان المؤسسات الناشئة startup

ن

[1]– قسوري إنصاف ، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والإبتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مجلة الإقتصاد والمناجمنت ، عدد02، جامعة محمد لخضر، بسكرة، 2020، ص22.

سستخلص من نص المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020 ان المشرع استحدث للمؤسسات الناشئة حساب خاص بعنوان "**صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة**"، لتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة والابتكار في مختلف المجالات، وذلك بمساعدتها في تحقيق تقدمها وتطورها، يعتمد هذا الأسلوب الابتكاري على تجسيد الأفكار بأسرع وقت وأقل جهد ممكن، ويساعد الشباب الحاصلين على أفكار إبداعية في تحقيق نجاحاتهم الميدانية، تعكس هذه المبادرة الإرادة السياسية القوية للدولة الجزائرية في تحقيق احتياجات الشباب المبدعين، والمساهمة في بناء النسيج الاقتصادي الوطني، وتقليل الهجرة الذهنية إلى الخارج، كما تشكل المؤسسات الناشئة وسيلة للحد من البطالة، وذلك بفضل تقنيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي المستخدمة فيها[1].

تعتمد نجاح المؤسسات الناشئة بشكل كبير على قبول الشباب لهذه المؤسسات، وخاصة الجامعيين. ولتوسيع نطاق هذا النوع الجديد من المؤسسات في الجزائر، وافقت الدولة على توفير بعض الضمانات الأولية مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية، وتمويل نشاطها عن طريق القروض البنكية بتسهيلات خاصة للمؤسسات المصرفية التي غالبًا ما تكون غير متحمسة لتمويل مثل هذه المشاريع. كما أعربت الدولة عن استعدادها لاستضافة هذه المشاريع الناشئة.

من المهم التأكيد على أن قانون المالية لعام 2020 يحتوي على تدابير وتسهيلات ضريبية جديدة لصالح أصحاب المؤسات الناشئة، خاصة تلك التي تعمل في مجالات الابتكار والتكنولوجيا. ويتضمن هذا القانون إعفاءً من الضريبة على الأرباح والرسوم على القيمة المضافة، بهدف ضمان تحسين أدائها وتطويرها، مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للبلاد على المدى المتوسط. كما يضمن القانون إعفاءً من الضرائب والرسوم

[1]– مخناشة أمنة، المؤسسات الناشئة في الجزائر–الإطار المفاهيمي والقانوني–، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص773.

الجمركية في مرحلة الاستغلال، مع تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسيع مشاريعها الاستثمارية[1].

الفرع الثالث: المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة "مشروع مبتكر " و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها .

لقد أثبتت الدولة الجزائرية في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة التي تقوم خاصة على الابتكار والتحديد واعتماد تكنولوجيات حديثة، وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254[2] المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، والتي ضمت ضمن أحكامها تعريفًا خاصًا بالمؤسسات الناشئة من خلال شروطها، وبالإضافة إلى تدابير دعم المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار والتجديد.

تضمنت المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-254 السالف الذكر بتعريف خاص بالمؤسسات الناشئة من خلال مجموعة من الشروط المنصوص عليها في الفصل الثالث المعنون ب"**شروط منح علامة مؤسسة ناشئة**" والمتمثلة في:

- أن المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وهو معيار إقليمي فصلت فيه أحكام الفانون التجاري وألزمت كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.
- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات دون أن يبين لنا النص بداية احتساب هذه المدة، وحسب أحكام المادة 14 فإن مدة 08 سنوات تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة ، لأنها نصت على منح هذه العلامة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[3].

[1]- مخانشة أمنة، المرجع السابق، ص 774.

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 20-254، سالف الذكر.

[3]- عبدالحميد لمين، سامية حساين، المرجع السابق، ص09.

- أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة منصب على المنتجات وإنتاج السلع مهما كانت طبيعتها أو نوعها. وأن يتضمن النشاط فكرة مبتكرة بما يساهم في استقطاب الكفاءات والأفكار المبدعة.
- عدم تجاوز رقم الأعمال السنوي للمؤسسة الحد الذي تفرضه اللجنة الوطنية.
- أن يكون نسبة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة مملوك من قبل الأشخاص الطبيعية أو صناديق الاستثمار المعتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة .
- أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانية نمو كبيرة وهي خاصية ملتصقة بالمؤسسة الناشئة في كل بلدان العالم.
- أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل.

من خلال استقرائنا لمحتوى المرسوم التنفيذي رقم 254-20، فإنه لم يُفرق بين لفظ "الشركة " و"المؤسسة"، على الرغم من التباين الكبير بينهما. لذلك، يمكن تعريف "الشركة الناشئة" على أنها مؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال، وتتمتع بتكاليف منخفضة عند الانطلاق، مقابل أرباح سريعة في ظل قابليتها السريعة للنمو والقدرة على التوسع باعتماد التكنولوجيا الحديثة والمتطورة[1].

المطلب الثاني: الأجهزة المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة.

في ظل محاولة تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر لابد من توفر أجهزة تعمل على تطوير هذا القطاع وتسهيل الوصول الى التمويل والموارد اللازمة، حيث سنتعرف في هذا المطلب على صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الفرع الأول وفي الفرع الثاني سنتعرف على وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة بينما في الفرع الثالث سنتعرف على المجلس الأعلى للابتكار.

[1]– مخانشة أمنة، المرجع السابق، ص774.

الفرع الأول: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:

تم إنشاء صندوق رأس مال استثماري بمشاركة البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة. ونص قانون المالية التكميلي 2020 على أن يسمح لشركات الرأسمال بحيازة أكثر من 49% من حصص الشركة الناشئة، بغية دعمها وتمويلها، وهذا يمثل التحدي الرئيسي لنمو هذه المؤسسات ذات القدرات العالية. وبالنسبة لشركات الرأسمال الاستثماري، فقد حدّ قانون 2006 مساهمتها في المشاريع الاقتصادية بنسبة 49%. كما تم اقتراح استحداث أربعة أنواع لمناطق اقتصادية على مستوى الوطن[1].

وقد خصص صندوق تمويل المؤسسات الناشئة أغلفة مالية لحاملي المشاريع المبتكرة بلغت 510 مليون دج، وذلك منذ إنشائه في مطلع عام 2021. وتخصّ المشاريع المبتكرة الممولة من الصندوق 18 قطاعً ونشاط، سيما الخدمات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والصحة والنقل والسياحة. ويعتبر الصندوق المتواجد على مستوى 16 ولاية من الوطن شركة برأس مال استثماري مخصصة لتمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة[2].

تتمثل أهمية انشاء هذا الصندوق فيما يلي[3]:

- إن أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هو التمويل، فإيجاد شخص أو جهة تؤمن بفكرتك وتخاطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب، ومن هذا تظهر أهمية إنشاء هذا الصندوق.

[1]– نريمان بن عبد الرحمان، التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد06، العدد02, أفريل 2023.ص618.

[2]– المرجع نفسه، ص618.

[3]– عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد08، العدد 01، بشار، 2021، ص 44.

- إن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة.
- يعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار حيث كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكثر مما تتحملها البنوك.
- تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تتيحها البلدان المتطورة والسماح لهم بهذا بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر.
- يشجع الجالية الجزائرية بالمهجر للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة بالجزائر، والتي ستكون بمثابة قيمة مضافة ذات نوعية لاسيما وأن معظم أصحاب المشاريع التي ستقدم من وراء البحار سيكون أصحابها ذوو خبرة في شركات متعددة الجنسيات وأنهم قابلوا تكنولوجيات متطورة وأنهم عملوا في بيئة أعمال أحسن، فالتجربة ستكون قيمة مضافة بالنسبة للجزائر.
- يجسد انشاء هذا الصندوق ارادة الدولة في انشاء نسيج اقتصادي مولد للثروة ولمناصب الشغل، يعتمد على طاقة الابتكار ومقاولاتية شباب البلد.

الفرع الثاني: وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة.

تعكف وزراة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة، من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذا النوع من المؤسسات وتمكينها من لعب دور هام في الاقتصاد الوطني[1].

[1]– الموقع الالكتروني https: //www.aps.dz/ar/economie، تاريخ الاطلاع 2023/06/15.

صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254.

أعطى هذا المرسوم أهمية بالغة للمؤسسات التي تستعمل التكنولوجيا وتعتمد على الابتكار ولذلك وسع المشرع الجزائري من صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة تذكر منها[1]:

-تنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات واقتصاد المعرفة لاسيما الاقتصاد الرقمي.

- جهاز وإطار تشريعي وتنظيمي لمرافقة وتطوير المؤسسات الصغيرة.

-إعداد سياسة دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة بالتشاور مع القطاعات المعنية.

-السهر على وضع آليات التمويل الملائمة للمؤسسات الصغيرة لاسيما في مرحلة الانطلاق وتسهيل الوصول إليها.

-المبادرة بالتدابير وأجهزة الدعم والمساندة للمؤسسات الصغيرة.

-تشجيع التشاور بين الفاعلين والأطراف المعنية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة.

الفرع الثالث: المجلس الأعلى للابتكار.

في إطار إنشاء المؤسسات الناشئة وترقية بيئتها المساهمة في تكثيف نسيجها في الحقل الاقتصادي تم استخدام اللجنة الوطنية المتكفلة بمنح علامة " مؤسسة ناشئة" تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.

تتشكل هذه اللجنة من ممثلي مختلف الوزارات التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية والتكنولوجيا والابتكار، وتتشكل من 09 أعضاء[1]:

[1]- انظر المرسوم التنفيذي رقم 20-254 سالف الذكر.

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة
- ممثل عن وزير المالية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري والمنتجات الصيدلية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

إلى عضو آخر غير دائم تختاره اللجنة ليساعدها في مهامها، يمكن أن يكون فردا، أو هيئة لها من المكتسبات والمهارات في مجال المساعدة التي تطلبه منه اللجنة.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة.

يمثل تمويل المؤسسات الناشئة عقبة كبيرة أمام أصحاب المشاريع، إذ يعاني العديد منهم من فشل في بداية مشوارهم بسبب عدم توفر التمويل اللازم في هذا المبحث، سنتطرق إلى مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في(المطلب الأول) وأهداف تمويل المؤسسات الناشئة والقرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لدعم هذه الاخيرة في (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة.

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات الناشئة بين ما هو تقليدي وما هو حديث، لذلك سنتطرق في هذا الطلب الى المصادر التقليدية لتمويل المؤسسات الناشئة في الفرع الأول بينما في الفرع الثاني سنتعرف على المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الناشئة.

[1]– أنظر المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20–254، السالف الذكر.

الفرع الأول: المصادر التقليدية في مجال تمويل المؤسسات الناشئة.

يمكن التمييز في تمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة بين تمويلها من وجهة نظر التمويل الاقتصادي وتمويلها من وجهة نظر التنمية الاقتصادية.

أولا: تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية:

هنا يمكن التمييز بين نوعين من مصادر التمويل، وهي المصادر المحلية والمصادر الخارجية.

1. مصادر التمويل المحلية.

يتم تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المدخرات الوطنية، سواء للأفراد أو المؤسسات، وعند عدم كفاية الادخار العام والخاص لتلبية الحاجة للتمويل، فإن هناك وسائل محلية أخرى، بما في ذلك الجباية والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد[1].

2. مصادر التمويل الخارجية.

تعتمدُ بعض الدول في تمويل قطاع المؤسسات الناشئة على من موارد أجنبية لسد حاجاتهما التمويلية، وهذه الأموال الإضافية الخارجية تأخذ إما على شكل استثمار أجنبي مباشر من لأشخاص أو هيئات أو مؤسسات، أو في صورة إعانات مالية من هيئات دولية.[2]

ثانيا: تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية.

يقصد بها تشكيلة خصوم المؤسسة سواء ارتبطت بالدين أو الملكية أي جميع موارد الميزانية التي تستخدمها المؤسسة بهدف تمويل دورة الاستثمار أو دورة الاستغلال.

أحيانا يأخذ تمويل المؤسسات الناشئة دعم مقدم من الحكومة في صور مختلفة أهمها:

- تقديم حوافز ومزايا مثل الإعانات النقدية على شكل مبالغ لتغطية جزء من التكاليف.
- تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات وقروض قصيرة الأجل.

[1]– مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص138.

[2]– مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص138.

- منح إعفاءات جبائية من قبل هيئات مكلفة بذلك.
- منح إعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية.

الفرع الثاني: المصادر الحديثة في مجال تمويل المؤسسات الناشئة.

من بين المصادر الحديثة في مجال تمويل المؤسسات الناشئة التمويل الينكي، الذي أصبح أهم وأضمن الوسائل في تمويل هذه المؤسسات.

أولا: التمويل البنكي.

التمويل البنكي هو تقديم وعرض الأموال من طرف المؤسسات البنكية على المؤسيات الاقتصادية التي تقوم بإنجاز مشروع معين سواء كان خاص أو عام.[1]

ثانيا: وسائل التمويل التي توفرها البنوك:

هناك نوعين من التمويل توفرها البنوك:

1.تمويل نشاطات الاستغلال.

تقوم المؤسسات البنكية بتمويل هذه النشاطات، وذلك يرجع إلى طبيعتها بإعتبارها مؤسسة مالية هدفها تحويل الإيداعات التجارية إلى قروض سواء كانت قروض عامة أو خاصة.

أ. القروض العامة.

تسمى القروض العامة بهذا الاسم لأنها تهدف إلى تمويل تكوين الأصول المتداولة بشكل عام، وتستخدم عادة من قبل المؤسسات لتخطي الصعوبات المالية المؤقتة. ويمكن تلخيص هذه القروض على النحو التالي:

- تسهيلات الصندوق.

هي عبارة عن قروض تمنح لزبون من أجل تحقيق صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون[1].

[1]– ماجدة العطية، إدارة المشروعات المصغرة، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص31.

- المكشوف.

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن دعم كفاية رأس المال العامل.[2]

- قرض الموسم.

القروض الموسمية هي نوع من القروض البنكية، وينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال.

- قرض الربط.

هو مبلغ يُمنح للزبون لتغطية حاجته للسيولة اللازمة لتمويل عملية مالية معينة، والتي غالبًا ما تكون شبه مؤكدة، ولكن تُؤجل فقط بسبب عوامل خارجية.

ب. القروض الخاصة.

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، هناك ثلاثة نوعين من القروض الخاصة:

- تسبيقات على البضائع.

هي عبارة عن قروض تقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على البضائع كضمان للقرض.

- تسبيقات على الصفقات العمومية.

[1]– مولاي عمر مليكة، التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/2016، ص14.

[2]– المرجع نفسه، ص15.

هي عبارة عن اتفاقات لشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام هذه الأخيرة بين ممثل الإدارة المركزية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين من جهة أخرى.[1]

2. تمويل نشاطات الإستثمار.

تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أموالة يمكن أن تمتد عل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار[2].

يمكن ان تقاس قروض تمويل الاستثمارات حسب المدة إلى قرض متوسط الأجل وقرض طويل الأجل، كما أن هناك تقنية لتمويل الاستثمارات تسمى القرض الإيجاري[3].

أ. متوسطة الأجل.

هو كل قرض يمنح لمدة تتراوح بين 02 و07 سنوات وهي موجهة لتمويل الاستثمارات الخفيفة، بمعنى تلك الاستثمارات التي مدة امتلاكها مساوية لمدة امتلاك القروض[4].

ب. طويلة الأجل.

تهدف المؤسسة من خلال اللجوء إلى استعمال هذا النوع من القروض إلى تمويل استثمارات تمتد على فترة طويلة من الزمن وتتميز بالتكلفة العالية، وتحصيل العائد قيها يكون على مدة طويلو والقروض طويلة الأجل تأتي لتلبية هذا النوع من الاحتياجات[5].

---

[1]– نصيرة ترمول، فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013–2014، ص58.

[2]– مولاي عمر مليكة، المرجع السابق، ص 18.

[3]– مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص55.

[4]– سعدي جمال، مساهمة البنوك في تفعيل دور المؤسسات المصغرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص48.

[5]– مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص145.

المطلب الثاني: قرارات الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة والهدف من تمويلها.

مع استشعار الحكومة للحاجة الملحة لدعم المؤسسات الناشئة، اتخذت سلسلة من التدابير والقرارات لتعزيز بيئة الأعمال وتوفير الدعم المالي والتقني لهذه المؤسسات، وتهدف هذه القرارات الى تعزيز الاستثمار في الابتكار وتشجيع الشباب الطموح على تأسيس مشاريعهم الخاصة، في هذا المطلب سنستعرض بعض قرارات الحكومة الجزائرية التي تهدف إلى دعم المؤسسات الناشئة في الفرع الأول ونلقي الضوء على الأهداف التي تسعى إليها من خلال تمويل هذه المؤسسات في الفرع الثاني.

الفرع الأول: قرارات الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة.

أعلنت الحكومة الجزائرية في 2022/10/03 عن قرارات جديدة لتنفيذ استراتيجية دعمها للمؤسسات الناشئة وتتمثل في[1]:

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل دورة نمو المؤسسات الناشئة.
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

[1]– عراب فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص42.

- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك" إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.
- وأخيرا، ومن أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة يكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات .

الفرع الثاني: أهداف تمويل المؤسسات الناشئة.

تتمثل في عدة أهداف، وتتجلى من خلالها أهمية ودور التمويل المصغر في بعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل فيما يلي[1]:

- توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بالإمداد بالتجهيزات اللازمة .
- تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأطراف الاقتصادية بضمان توظيف للموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية والأطراف الاقتصادية الأخرى.
- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري.
- تستلزم الصناعة للتمويل التجاري وجود أطراف تنظم المخاطر (البنوك) وتضبطها (وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات.

[1]– مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع السابق، ص134.

- يتعاون هؤلاء الأطراف مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية.
- تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية.
- التنوع في النشاطات المصرفية والاستجابة بصورة أفضل وأسرع لطلبات الزبائن.
- رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها.
- يساعد التمويل على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة العمالة.
- يساعد التمويل التأجيري المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك ، كما يساهم في الحصول على العملة الصعبة[1].
- الحد من الاستدانة.
- تفعيل نظام المشاركة عن طريق التمويل الإسلامي.
- العمل عل التكفل وتمويل الأنشطة الخاصة بالتكوين والتدريب من أجل رفع الكفاءة والفعالية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات
- مساعدة المؤسسات الناشئة بعيدا عن ضغوط المحيط في مرحلة الإنطلاق من خلال آلية حاضنات الأعمال.

[1]– رابح خوني، رقية حساني، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، الجزائر، 17–28 أفريل 2006، ص375.

المبحث الثالث: صعوبات وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

باعتبار أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تشهد اهتماما متزايدا وتحظى بفرص واعدة وتحديات متعددة، يهدف هذا المطلب إلى استكشاف العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة في المطلب الأول، كما سنتعرف على نماذج لبعض الشركات الناشئة في الجزائر في المطلب الثاني.

المطلب الأول: العقبات التي تعترض المؤسسات الناشئة وآفاق مواجهتها.

تعترض المؤسسات الناشئة في الجزائر مجموعة من العقبات تعرقل إنشائها وتطويرها، وتحول دون تحقيق النتائج المرجوة من إقرارها، لذا سنتعرف في هذا المطلب على العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الفرع الأول بينما في الفرع الثاني سنتعرف على افاق مواجهة هذه العقبات.

الفرع الأول: العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تعترض المؤسسات الناشئة في الجزائر العديد من العقبات والعراقيل ويمكن تلخيصها في[1]:

أولا: عراقيل إدارية:

من أبرز ما يعرفل سير خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر البيروقراطية والتعقيدات الإدارية عند القيام بإجراء التأسيس، فبالعودة للجزائر يستغرق انشاء مؤسسة ناشئة حوالي شهر وربما يفوق، بينما بالولايات المتحدة يستغرق 24 ساعة.

[1]– بن دعاس سهام، بن أعراب محمد، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، ندوة تكوينية دكتورالية وطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين–سطيف2، الجزائر، 11 مارس 2023، ص08.

ثانيا: عراقيل تسويقية:

نقص الإمكانيات للمؤسسات الناشئة خاصة يجعل منها تعكف عن التطور والنمو، وبالتالي عدم المتابعة حيث تتمثل الإمكانيات في المال والمعلومات للبحث والتقصي والخبرة، وهذه العراقيل تعتبر السبب الرئيسي في فشل المؤسسات الناشئة بالجزائر.

ثالثا: عراقيل فنية:

تعتمد المؤسسات الناشئة على فريقها إن تم جمعه، حيث لا تتحمل نفقات عمال مؤهلين وتكون مجرد فكرة لم تتخرج بعد، ويعد سببا في حجب الرؤية الجيدة لمختلف الجوانب السوقية والتقنية لتطوير المنتوج أو الخدمة مع متطلبات رغبة الزبون.

رابعا: عراقيل تمويلية:

تحتاج المؤسسة الناشئة في تطوير فكرتها لتمويل دراسات السوق ولتجربة المنتوج أو الخدمة، وقد تعيد التجربة عدة مرات مما يتطلب أموالا اضافية ويحد عدم توفرها من قدرات المبتكر، وبعد الإرساء على نموذج عمل جيد وجديد مع ضمان زبائن وسوق لتصريف منتجاتها أو خدماتها، فهي تحتاج لنمو كبير وتطورها فأغلب الباحثين بالمجال يجمعون على أن التمويل جد ضروري وأكبر تحدي للمؤسسات الناشئة.

خامسا: عراقيل تشريعية:

بحيث لم تظهر وضعية قانونية واضحة ودقيقة للمؤسسات الناشئة والشكل الذي تتخذه قانونا، خاصة في مراحلها الأولى، وأين تقوم بنشاط هدفه تجاري قانونيا لكن لم تصل لمرحلة تحقيق ايرادات وبالتالي لا تجد لنفسها وضعا قانونيا كما أن حصر الدولة للمؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا عقد من إحداثها لا سيما عندما تكون فكرة المؤسسة متجهة لقطاع أو مجال تتقوض فيه التكنولوجيا[1].

[1]– حسين يوسف، صديقي إسماعيل، المرجع السابق، ص 76.

الفرع الثاني: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تتمثل آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر في مواجهتها للعقبات التي تعترض انشائها ونشاطها وتطويرها، وبذلك فإن أكبر تحديات هذه المؤسسات هو معالجة المشاكل التي تكتنفها، والبحث عن الحلول الملائمة لتجاوزها، ومن ثم فإن أهم التحديات التي تعمل المؤسسات الناشئة على مواجهتها لتطويرها يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

أولا: البحث عن سبل جديدة وفعالة لتمويل المؤسسات الناشئة:

وضغ خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الإستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات الإعفاء الضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات[2].

ثانيا: توسيع حجم السوق والبحث عن بدائل تسويقية جديدة:

يعتبر تحدي تسويق منتجات وخدمات المؤسسات الناشئة من التحديات العامة التي تواجه هذه الشركات، ذلك أن التسويق يعتبر الهدف الأساسي للشركة والضامن لاستمراريتها بتحقيق العوائد والمداخيل المالية وبالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي، ومع أن عدد الشركات الناشئة في الجزائر ليس بالكبير مقارنة مع الدول الأخرى، فإن ذلك له تبرير بصغر حجم السوق المحلي عموما[3].

ثالثا: تحسين أداء أصحاب المشاريع وإكسابهم الخبرات اللازمة لإدارة شركاتهم باحترافية:

يحتاج تأسيس مؤسسة ناشئة لخبرات وقدرات متنوعة، فإضافة إلى المستوى العلمي والتقني الذي يجب الالمام به من صاحب المؤسسة الناشئة، وجب عليه أيضا أن يلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي، وفرق العمل، التسويق، والاستراتيجية التسييرية ....

[1]– بن دعاس سهام، بن أعراب محمد، المرجع السابق، ص10.

[2]– بسويح منى وآخرون، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة غيليزان، 2020، ص 413.

[3]– بن عداس سهام، بن أعراب محمد، المرجع السابق، ص 12.

وإن لم تكن هذه الخبرات متاحة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة فإنهم سوف يضطرون للاستعانة بمستثمر لديه الخبرة اللازمة والكافية وشبكة العلاقات االعامة، وفي هذه الحالة وجب إعطاؤه حصة من الشركة[1].

رابعا: ضرورة عمل المؤسسات الناشئة كفريق متعاون:

العمل كفريق له أهمية كبرى للمؤسسات الناشئة، ذلك أن معظم التجارب الناجحة والرائدة لهذه المؤسسات بدأت عملها كفريق، ويظهر هذا التحدي بداية من أنه لا يوجد قسم موارد بشرية في المؤسسة يستقطب الموظفين والعمال فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعارف وعرض بعض الوظائف عليم، وهنا يدخل عامل المحاباة ليؤثر على مبدأ التوظيف بالكفاءة والجدارة.

وعليه تعاني معظم المؤسسات الناشئة من عدم قدرتها على الحصول بسرعة على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، خاصة وأنها شركة ناشئة حديثة مجهولة للغير، لذلك وجب على المؤسسات الناشئة العمل كفريق متكامل بين مؤسسها، وإن اضطرت للمساعدة وجب توظيف أشخاص مستقلين يتمتعون بكفاءة معينة واحترافية مناسبة لأداء نشاطها[2].

المطلب الثاني: نماذج عن بعض الشركات الناشئة في الجزائر.

بما أن الجزائر تشهد حاليا تحولا نحو تعزيز روح ريادة الأعمال وتطوير الشركات الناشئة، فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في عدد الشركات الناشئة التي تعمل على تقديم حلول ابتكارية وتلبية احتياجات السوق المحلية.

لذلك سنتعرف في هذا المطلب بعض من هذه الشركات حيث سنتعرف في الفرع الأول على شركة يسير بينما في الفرع الثاني سنتعرف على شركة SIAMOIS QCM وفي الفرع الثالث سنلقي نظرة على مؤسسة GLOBAL OPPORTUNITES.

[1]– بن عداس سهام، بن اعراب محمد، المرجع السابق، ص12.

[2]– بسويح منى وآخرون، المرجع السابق، ص415.

الفرع الأول: شركة يسير.

تعتبر شركة يسير من بين الشركات السباقة في استخدام التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متنوعة لاسيما في مجال النقل، حيث تم انتخابها في عام 2019 من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي من بين 100 شركة ناشئة عربية والخامسة في المنطقة المغاربية التي تشكل الثروة الصناعية، ومن بين أفضل 12 شركة ناشئة في إفريقيا[1].

تقدم يسير خدمة نقل مبتكرة يمكن استخدامها عن طريق الهاتف الذكي في أي مكان وفي أي وقت حيث تسمح للجميع بحجز سائق والتحرك بأمان وترفع شعار " سائق سعيد، راكب سعيد" وتركز على المبادئ التالية: [2]

- بساطة الاستخدام: يكفي أن يقوم الزبون بتنزيل التطبيق على هاتفه، أما السائقون فلديهم نسخة خاصة بهم.
- الخدمة متوفرة دائما: وهذا في أي وقت ومكان تغطيه الشركة.
- تقديم أفضل تسعيرة: حيث تأخذ بعين الاعتبار كثافة حركة المرور، نوعية الخدمة، المسافة وتوقيت التنقل.
- تقديم خدمة ذات جودة: وهذا بتقليص وقت الانتظار بالنسبة للزبون والسائق، تقديم خدمة آمنة وتحسين التواصل بين السائق والزبون.

الفرع الثاني: موقع SIAMOIS QCM.

هي أول منصة الكترونية جزائرية موجهة لطلبة الطب المقبلين على اجتياز امتحان التخصص، أنشأت في 10 جوان 2017، تتيح للطلبة توفير الوقت والجهد والمال من خلال تقديم أكثر من 50.000 سؤال وحالة طبية مصنفة حسب المصدر والتخصص ودرجة الصعوبة، كما تمكنهم المنصة من اضافة ملاحظاتهم، وتصنيفهم للأسئلة والحالات مما

[1]– عماروش خديجة ايمان، مزيان أمينة، تجربة شركة يسير كنموذج واعد للشركات الناشئة في الجزائر – قراءة تحليلية–، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 12 العدد02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، جويلية 2022، ص91.

[2]– المرجع نفسه، ص92.

يوفر لهم بيانات تحليلية حول أدائهم، وتعتبر الوحيدة في مجالها في الجزائر ما يجعلها فكرة ابتكارية[1].

تعتبر Siamois QCM مثالًا على المؤسسات الناشئة في الجزائر التي تستخدم التكنولوجيا لتوفير حلول مبتكرة في مجال معين. وتعكس رؤية الشركة التزامها بتطوير الحلول التقنية المتقدمة وتعزيز الابتكار في المجالات الرقمية[2].

الفرع الثالث: مؤسسة GLOBAL OPPORTUNITES.

وهي أول منصة الكترونية جزائرية لاكتشاف الفرص المتاحة أمام الشباب، تم إنشائها في 11 أفريل 2019 بالبليدة، توفر المنصة فرص منخفضة التكلفة بالإضافة الى البحث عن محتويات أكاديمية ومهنية مهمة للتطوير الذاتي المستمر، إلى جانب توفير فرص لإكتساب خبرة دولية مفيدة وفرص عالمية لتحقيق أحلامهم من خلال تعزيز عقلية (can do) وتطوير مهارات الثقة بالنفس وريادة الأعمال بالإضافة إلى الدرجة الجامعية التي تجعل الخريجين أكثر مهارة وخبرة، وهي تنافس بذلك في فكرتها مؤسسات ناشئة دولية مثل edonix الهندية و i love coding الأمريكية[3].

[1]– جباري عبد الجليل، جباري لطيفة، واقع وآفاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلد 16، العدد 02، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2022، ص600.

[2]– موقع www.pointstartdz.com، تاريخ الإطلاع 2023/05/23.

[3]– جباري عبد الجليل، جباري لطيفة، المرجع نفسه، ص 600.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة.

وبالرغم من الايجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة إلا أنها معرضة أيضا لمشاكل وعوائق كثيرة على مختلف المستويات لذلك فهي تحتاج بشكل دائم إلى المتابعة والرعاية في مختلف مراحل إنشائها ولهذا تتدخل معظم الدول بوضع هيئات لدعم هذه المؤسسات في مختلف جوانبها، الى جانب ذلك مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح والحاجز الذي يعيق تطورها من مرحلة الانشاء الى التوسع، وهذا ما يدفع بالمؤسسات الى البحث عن تمويل خارجي، فعملية التمويل تعتبر حجر الاساس للقيام بأي مشروع استثماري، حيث أنه يلعب دورا أساسيا في مختلف المراحل الانتاجية التي تمر بها المؤسسة.

وتعتبر المؤسسات الناشئة start ups في الوقت الحالي أفضل وسيلة لدعم اقتصاديات الدول لكونها قادرة على البقاء والاستمرار بفضل حجمها ومرونتها وأفكارها المبتكرة المربحة والناجحة، بالإضافة إلى مساهمتها في النمو ومرونة تسييرها.

النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة:

بعد استعراضنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الناشئة وواقعها، وكذلك مقارنتها بالممارسات في باقي دول العالم، توصلنا إلى النقاط التالية:

- يلاحظ أن قطاع المؤسسات الناشئة يشهد تطورًا ملحوظًا، ويُلاحظ هذا من خلال الاهتمام الذي توليه الدول لهذا القطاع، بالإضافة إلى إنشاء وزارات خاصة به.
- أصبح الانتقال إلى مجال المؤسسات الناشئة أمرًا ضروريًا ولا غنى عنه.
- التوجه الجديد للدولة يتمثل في دعم ومساندة المؤسسات الناشئة.
- تساهم المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية وتعزز الاقتصاد.
- توجد عدة عقبات وتحديات تعرقل نمو قطاع المؤسسات الناشئة.

- قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر ما زال حديثًا ولم يحقق المكانة المناسبة بعد.
- تلعب أجهزة الدعم والمساندة دورًا هامًا في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

التوصيات المقترحة:

- التشجيع والسهر على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات الناشئة تتشكل من كافة الفاعلين أو المتدخلين بمختلف فئاتهم.
- إثراء المنصة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة التي وضعتها وزارة الداخلية وفتحتها أمام حاملي الأفكار المبتكرة قصد تمكينهم من تجسيد أفكارهم في شكل مشاريع حقيقية.
- وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة.
- إنشاء وكالة وطنية مكلفة بتنسيق هذا النظام، وكذا ترقية ومرافقة المؤسسات الناشئة وحاضنات المؤسسات.
- خلق فضاءات التبادل والتشاور بين مختلف الفاعلين في المنظومة وتحديد الأطراف الأساسية لهذه المنظومة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: النصوص القانونية:

أ. النصوص التشريعية:

1. القانون رقم 15-21، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج.ر.ج.ج عدد 71، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020، ج.ر.ج.ج عدد 20، صادر بتاريخ 05 أفريل 2020.

2. القانون رقم 17-02، مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج عدد 02، صادر بتاريخ 11 جانفي 2017.

3. القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر، عدد 81.

ب. النصوص التنظيمية:

1. المرسوم تنفيذي رقم 78/03، مؤرخ في 2003/02/25، المتضمن للقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، ج.ر عدد13، صادر في 2003/02/26.

2. المرسوم التنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 2017/03/05 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 16، المؤرخة في 08 مارس 2017.

3. المرسوم تنفيذي رقم 20-254، مؤرخ في 20 ديسمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها ، ج.ر.ج.ج العدد 55، صادر بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

4. المرسوم التنفيذي رقم: 20-329، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، عدد 70، مؤرخ في 2020/11/25.

ثانيا: الكتب:

1. زكرياء الدوري، أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية، تطور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2. عاطف الشبراوي، مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

3. فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

4. ماجدة العطية، إدارة المشروعات المصغرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.

ثالثا: المذكرات الجامعية:

أ.مذكرات الماجيستر:

1. سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2009/2008.

2. سعدي جمال، مساهمة البنوك في تفعيل دور المؤسسات المصغرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

3. نصيرة ترمول، فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار مذكرة ماجيستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2014/2013.

ب.مذكرات الماستر:

1. مولاي عمر مليكة، التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/2016.

رابعا: المقالات والمداخلات:

أ.المقالات:

1. بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة غيليزان، 2020.

2. عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد08، العدد 01، بشار، 2021.

3. عماروش خديجة ايمان، مزيان أمينة، تجربة شركة يسير كنموذج واعد للشركات الناشئة في الجزائر– قراءة تحليلية–، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12 العدد02، جويلية 2022.

4. قسوري إنصاف، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد 01 ، جامعة ابو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2020.

5. قسوري إنصاف ، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، عدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

6. مخناشة أمنة، المؤسسات الناشئة في الجزائر–الإطار المفاهيمي والقانوني–، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 01، 2021.

7. مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 11، عدد 01، 2020.

8. نبيل محمد شبلي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 97، جامعة دبي، 2004.

9. نريمان بن عبد الرحمان، التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد06، العدد02, أفريل 2023.

10. بلحاج حبيبة، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة في الجزائر، التحفيزات وسبل التفعيل، في حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية وعلوم التسيير، منشورات مخبر اقتصاد مالية Ecofima، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020.

11. بن موسى حسان، تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022.

12. بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة 20 اوت، سكيكدة، الجزائر، 2018.

13. بودرة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade في بعث الروح في المؤسسات في المؤسسات المتعثرة في الجزائر"دراسة تحليلية"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06 ، العدد 01، المركز الجامعي افلو مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، 2022.

14. جباري عبد الجليل، جباري لطيفة، واقع وآفاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلد 16، العدد 02، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2022.

15. حسين يوسف، صديقي اسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021.

16. شوقي جباري، حمزة العوادي، قرائات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية تجربة ايطاليا الثالثة ووادي السيليكون نموذجين، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية العدد3، سنة 2012.

17. عبدالحميد لمين، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر، قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلة 05، عدد 02، الجزائر، 2020.

ب. <u>المداخلات:</u>

1. إقلولي اولد رابح صافية، "مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، يوم 15 فيفري 2021.

2. بن دعاس سهام، بن أعراب محمد، المؤسسات الناشئة بين الأطر القانونية وهدف تحقيق التنمية، محاضرة بعنوان تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، ندوة تكوينية دكتورالية وطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2، الجزائر، 11 مارس 2023.

3. رابح خوني، رقية حساني، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 17-28 أفريل 2006.

4. السعيد دراجي، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 19/18 افريل 2012.

5. عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

6. عبد الرزاق فوزي، إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي السعودي لجمعيات ومراكز الأعمال، 2017.

7. مراد إسماعيل ، حاضنات الأعمال التكنولوجية، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، آليات دعم ومشاهدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 05/04/03 ماي 2011.

8. المومن عبد الكريم، كرمية توفيق، عاشور حدوشي، المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر،

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1.موقع www.pointstartdz.com، تاريخ الإطلاع 2023/05/23.

2.موقع http: //www.siironline.org، تاريخ الإطلاع 2023/06/10.

3.موقع https: //www.aps.dz/ar/economie، تاريخ الاطلاع 2023/06/15.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة:.....9
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة.....4
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة.....6
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة.....6
الفرع الأول: التعريف العام للمؤسسات الناشئة.....6
الفرع الثاني: التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة. 8
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الناشئة. 9
الفرع الأول: خصائص المؤسسات الناشئة. 9
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة. 11
المبحث الثاني: تجربة بعض الدول في مجال المؤسسات الناشئة 12
المطلب الأول: تجربة الدول المتقدمة. 12
الفرع الأول: التجربة اليابانية.....13
الفرع الثاني: التجربة الايطالية. 14
المطلب الثاني: تجربة الدول النامية.....15
الفرع الأول: التجربة المصرية. 15
الفرع الثاني: التجربة الهندية. 18
المبحث الثالث: حاضنات الأعمال.....19
المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال وتطورها في العالم.....19
الفرع الأول: تعريف حاضنات الأعمال: 20

الفرع الثاني: أهداف حاضنات الأعمال. 21
الفرع الثالث: تطور حاضنات الأعمال. 22
المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال 23
الفرع الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر. 23
الفرع الثاني : نماذج عن حاضنات الأعمال في الجزائر. 24
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر 27
المبحث الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر. 29
المطلب الأول: النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر. 29
الفرع الأول: المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 15-21.....29
الفرع الثاني: المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020.....30
الفرع الثالث: المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254.....33
المطلب الثاني: الأجهزة المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة. 34
الفرع الأول: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:.....35
الفرع الثاني: وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة. 36
الفرع الثالث: المجلس الأعلى للابتكار. 37
المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الناشئة. 38
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة. 38
الفرع الأول: المصادر التقليدية في مجال تمويل المؤسسات الناشئة. 39
الفرع الثاني: المصادر الحديثة في مجال تمويل المؤسسات الناشئة. 40
المطلب الثاني: قرارات الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة والهدف من تمويلها. .43

الفرع الأول: قرارات الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة. 43
الفرع الثاني: أهداف تمويل المؤسسات الناشئة. 44
المبحث الثالث: صعوبات وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر. 46
المطلب الأول: العقبات التي تعترض المؤسسات الناشئة وآفاق مواجهتها. 46
الفرع الأول: العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر. 46
المطلب الثاني: نماذج عن بعض الشركات الناشئة في الجزائر. 49
الفرع الثاني: موقع SIAMOIS QCM. 50
الفرع الثالث: مؤسسة OPPORTUNITES GLOBAL. 51
خاتمة: 62
قائمة المصادر والمراجع 55
فهرس المحتويات 62
الملخص: 66

الملخص:

المؤسسات الناشئة في الجزائر تشكل جزءًا مهمًا من الاقتصاد الجزائري المتنامي. تعمل هذه المؤسسات على تطوير وتقديم حلول وابتكارات جديدة في مجالات متنوعة مثل التكنولوجيا والاتصالات والطاقة المتجددة والتجارة الإلكترونية والصناعات الإبداعية. تتميز المؤسسات الناشئة بروح المبادرة والابتكار والقدرة على التكيف مع التحديات السريعة والمتغيرة. تلعب الحكومة الجزائرية دورًا داعمًا في تعزيز هذا القطاع من خلال توفير الدعم المالي والمشورة والبنية التحتية. ومع ذلك، تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات مثل نقص رؤوس الأموال والتمويل والتشريعات والبيروقراطية. ومع ذلك، فإن الجزائر تشهد نموًا متزايدًا في عدد المؤسسات الناشئة وتوسعًا في البنية التحتية التقنية، مما يوفر فرصًا جديدة ومثيرة للشباب الراغبين في الابتكار وبناء أعمالهم الخاصة.

Résume:

Les startups en Algérie jouent un rôle important dans l'économie en plein essor du pays. Ces entreprises développent et proposent de nouvelles solutions et innovations dans divers domaines tels que la technologie, les communications, les énergies renouvelables, le commerce électronique et les industries créatives. Les startups se distinguent par leur esprit d'initiative, d'innovation et leur capacité à s'adapter aux défis rapides et changeants. Le gouvernement algérien soutient ce secteur en fournissant un soutien financier, des conseils et des infrastructures. Cependant, les startups en Algérie sont confrontées à des défis tels que le manque de capitaux et de financement, ainsi que des réglementations et une bureaucratie. Néanmoins, l'Algérie connaît une croissance croissante du nombre de startups et une expansion de l'infrastructure technologique, offrant ainsi de nouvelles opportunités passionnantes pour les jeunes entrepreneurs souhaitant innover et créer leurs propres entreprises.